

البرنامج
يوما 9 و10 أكتوبر

منتدى الويبو لقضاة الملكية الفكرية لعام 2024 تعزيز الحوار بين الأجهزة القضائية عبر الحدود الوطنية



WIPO

معلومات عن معهد الويبو القضائي

يتعاون معهد الويبو القضائي، الذي أنشأته المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) في عام 2019، مع سائر قطاعات الويبو المعنية من أجل تقديم دعم فعال وناجع إلى الإدارة القضائية للملكية الفكرية، وذلك بما يتماشى مع التقاليد القانونية الوطنية والظروف الاقتصادية والاجتماعية لدى الدول الأعضاء.

وللحصول على معلومات عن عمل الويبو المتعلق بالهيئات القضائية، يمكن الاطلاع على موقع الويبو الإلكتروني على العنوان التالي: <https://www.wipo.int/ar/web/judiciaries>.

شكر وتقدير

يسترشد معهد الويبو القضائي في عمله بتوجيهات مجلس القضاة الاستشاري للويبو الذي يضم الأعضاء التاليين:

ريان كالدين، رئيسة الهيئة الثانية لمحكمة الاستئناف بمحكمة البراءات الموحدة (الرئيسة)؛ ونهاد الحسبان، رئيسة محكمة عمان الابتدائية، الأردن؛ وأولايكا فاجي، قاض بالمحكمة الفيدرالية العليا لنيجيريا؛ وأنخيل غالكو بيكو، رئيس الدائرة 32، محكمة استئناف مدريد، إسبانيا؛ وديدار سينغ جيل، قاض في المحكمة العليا، المحكمة العليا في سنغافورة؛ وهوغو راميرو غوميز أبلك، رئيس محكمة العدل لجماعة دول الأنديز؛ وزين بيترسون، قاضية بالمحكمة العليا، لاتفيا؛ وجيمي ف. رينا، قاضي دائرة، محكمة الاستئناف الأمريكية للدائرة الفيدرالية، الولايات المتحدة الأمريكية؛ وزو لي، نائب رئيس محكمة الملكية الفكرية للمحكمة الشعبية العليا في الصين.

منتدى الويبو لقضاة الملكية الفكرية لعام 2024

تعزيز الحوار عبر الوطني بين الأجهزة القضائية

يسعى منتدى الويبو السنوي لقضاة الملكية الفكرية إلى أن يكون محفلاً للقضاة من جميع أنحاء العالم يتبادلون فيه خبراتهم بشأن تحديات الملكية الفكرية الأكثر إلحاحاً الناتجة عن تسارع الابتكار وتزايد استخدام الملكية الفكرية عبر الحدود الوطنية. ويتعرّف المشاركون في المنتدى على النهج القضائية التي تتبعها البلدان الأخرى ويكتسبون فهماً أعمق لتعزيز التحليلات التي تجريها محاكم بلادهم. ويُعتبر المنتدى جزءاً من عمل الويبو الرامي إلى تمكين الأجهزة القضائية من أداء دورها الحيوي، الذي يتمثل في ضمان التوازن والفعالية في الملكية الفكرية والابتكار والأنظمة التكنولوجية الإبداعية لدى الدول الأعضاء.

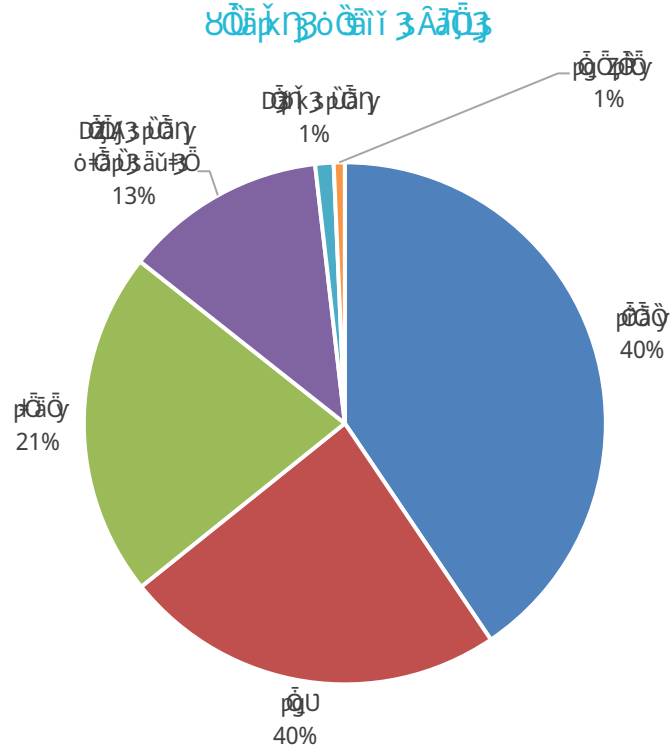
لقد أُجريت دورة المنتدى لعام 2024 بنسق مختلط (حضورياً في المقر الرئيسي للويبو في جنيف، سويسرا، وعبر الوسائل الافتراضية) في يومي 9 و10 أكتوبر 2024. وفي هذا العام، شارك في المجموع أكثر من 435 قاضياً من 101 بلد وست محاكم إقليمية. ومن بين هؤلاء القضاة، بلغ عدد المشاركين حضورياً 127 قضاة من 61 بلداً وست محاكم إقليمية. وشارك ستة وأربعون متحدثاً من 37 ولاية قضائية كمنسقين أو أعضاء في حلقة النقاش. وتحدّث جميع القضاة بصفتهم الشخصية، وأعربوا عن آرائهم ووجهات نظرهم كأفراد، وليس بالضرورة عن آراء ووجهات نظر الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

وقد تناول برنامج هذا العام القضايا الراهنة في مجالات راسخة من قانون الملكية الفكرية، بما في ذلك الاستثناءات والقيود المفروضة على حق المؤلف، والبراءات الأساسية المعيارية، والعلامات التجارية ذات العناصر الضعيفة، وحماية الأسرار التجارية. وتناولت جلسات أخرى مواضيع شاملة في تطوّر الفصل في قضايا الملكية

الفكرية، بما في ذلك القضايا القانونية الناشئة عن التكنولوجيات الحدودية، مثل الذكاء الاصطناعي، والتحديات المرتبطة بالإجراءات عبر الحدود، ومختلف النهج بشأن الأوامر الجزئية الدائمة كحل نهائي. وتوقّش أيضاً الإصلاح القضائي والاتجاه نحو إنشاء هيئات قضائية متخصصة في مجال الملكية الفكرية.

وُنظّم المنتدى بست لغات (الإنكليزية والعربية والصينية والفرنسية والروسية والإسبانية) وأُتيح كذلك الترجمة الفورية. ويمكن الاطلاع على برنامج المنتدى وقائمة المشاركين فيه على [الصفحة الإلكترونية للمنتدى](#).

وسُيعقد منتدى الويبو لقضاة الملكية الفكرية لعام 2025 بنسق مختلط في المقر الرئيسي للويبو في جنيف وعبر الإنترنت في 14 و15 أكتوبر 2025.



التقرير الموجز

يقدّم الملخص التالي تقريراً عن المناقشات التي دارت خلال المنتدى، ولا يعكس آراء أي مشارك منفرد أو آراء الويبو. وبما أن المناقشات اقتصر على جوانب معينة لعدد قليل من الحالات المأخوذة كعينة، لا يمثل هذا الملخص الأوضاع القانونية في أي ولاية قضائية.

وقد شارك جميع المشاركين بصفتهم الشخصية.

الافتتاح

افتتح منتدى الويبو لقضاة الملكية الفكرية لعام 2024 السيد ماركو م. أليمان، مساعد المدير العام للويبو لقطاع الملكية الفكرية والأنظمة الإيكولوجية للابتكار، والقاضية ريان كالدين، رئيسة مجلس القضاة الاستشاري للويبو.

ورحّب مساعد المدير العام بالقضاة المشاركين حضورياً وعبر الوسائل الافتراضية من شتى أنحاء العالم. وتمحورت تعليقاته حول ثلاثة جوانب من عمل الويبو وعلاقتها بالهيئات القضائية. وأولاً، ناقش الجهود التي تبذلها الويبو لتطوير قاعدة المعارف المحيطة بدوافع الابتكار، بما في ذلك البحوث المنشورة في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2024. وأشار إلى أن سيادة القانون والهيئات القضائية الفعالة تهيئ بيئة مواتية للابتكار والاستثمار على المستوى المحلي. ولاحظ مساعد المدير العام أيضاً أنه في بعض البلدان ذات المؤشرات العالية للابتكار، ما فتئت الهيئات القضائية نفسها تبتكر من خلال إنشاء محاكم أو غرف أو شعب متخصصة في الملكية الفكرية، ربما استجابةً إلى ارتفاع عدد الإيداعات والنزاعات متزايدة التعقيد.

وثانياً، سلّط مساعد المدير العام الضوء على المعايير الدولية التي وضعتها معاهدات الويبو، والدور الهام الذي يؤديه القضاة في تفسير القوانين واللوائح التنفيذية للدول الأعضاء، وتطبيقها. وقال إن أثر هذه المعاهدات، بما في ذلك المعاهدة المعتمدة حديثاً بشأن الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها، قد ارتهن وما زال مرتين بالإجراءات القضائية.

وثالثاً، في عالم يزداد تعقيداً وترابطاً، احتفل مساعد المدير العام بالفرصة التي أتاحتها المنتدى لإجراء حوار قضائي عبر الحدود الوطنية ودراسة مقارنة. وأشار أيضاً إلى البرامج والأدوات والموارد التكميلية التي يوفرها معهد الويبو القضائي، بما في ذلك قاعدة بيانات ويبو لكس للأحكام، والقوانين، والمعاهدات، والأدلة المرجعية العملية، والبرامج المصممة خصيصاً لبناء القدرات والتعليم المستمر. واختتم كلمته بدعوة المشاركين إلى تحديد سبل جديدة يمكن للويبو من خلالها دعم عملهم.

ورحّبت القاضية كالدين بالقضاة المشاركين بصفتها رئيسة مجلس القضاة الاستشاري للويبو. وتحدثت عن الفرصة الفريدة التي يتيحها المنتدى للقضاة من جميع أنحاء العالم للتواصل وتبادل المعارف والتجارب. وأشارت إلى أنه رغم اختلاف الخلفيات القانونية والثقافية، فإن المشاركين تجمعهم قضايا الملكية الفكرية العالمية التي ظهرت في برنامج المنتدى الغني ومناسب التوقيت.

واختتمت القاضية كالدين كلمتها بالتأكيد على قيمة تبادل وجهات النظر المتنوعة وإرساء علاقات إنسانية في المنتدى، ممّا يؤدي إلى حلول أفضل ونتائج أكثر اتساقاً.

الجلسة الأولى: التكنولوجيات الحدودية والفصل في قضايا الملكية الفكرية

تناولت هذه الجلسة قضايا المحاكم الأخيرة التي انطوت على مسائل تتعلق بالملكية الفكرية التي أثارها التكنولوجيات سريعة التطور، ولا سيما الذكاء الاصطناعي. وبدأت بتذكّر بعض المواضيع التي نُوقشت خلال دروتي المنتدى في عامي 2022 و2023: خط التفاضل في نظام DABUS المتعلق بأبوة الاختراع والبراءات؛ وانطباق حق المؤلف على المصنّفات التي تم إنشاؤها بواسطة الذكاء الاصطناعي؛ وانتهاك العلامات التجارية في الميتافيرس. وجرى في هذا العام النظر في أسئلة مختلفة، بما في ذلك أهلية العلامات التجارية لصور الوجوه البشرية التي تم إنشاؤها بواسطة الذكاء الاصطناعي؛ والترخيص في بيئة تكنولوجية سريعة التطور؛ وانتهاكات حق المؤلف المزعومة من قبل نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي؛ وإمكانية الحصول على براءات لتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي والاختراعات المصنوعة بمساعدة الذكاء الاصطناعي.

ونظرت حلقة النقاش أولاً في إمكانية تسجيل صورة تم إنشاؤها بواسطة الذكاء الاصطناعي لوجه بشري كعلامة تجارية، مع الإشارة إلى قرار صادر عن مجلس الاستئناف التابع لمكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية. وفي ذلك القرار، خلص إلى أن صورة لوجه عارض أزياء كانت قابلة للتسجيل من أجل خدمات وكالة مختصة بعرض الأزياء، من بين أمور أخرى. ولُوْحظ أن شعبة الفحص التابعة في مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية قد رفضت طلبات العلامات التجارية التي تعرض صوراً مولدة بالذكاء الاصطناعي لشخصيات تاريخية معروفة، على أساس أن تلك الصور تفتقر إلى التميّز. وناقشت حلقت النقاش ما إذا كان ينبغي تطبيق المعايير نفسها على طلب تسجيل علامة تجارية لصورة وجه بشري بغض، النظر عن كيفية إنشاء الصورة. وسلّط المشاركون الضوء أيضاً على دور حقوق الدعاية أو الشخصية في الحماية من التسجيل غير المصرح به لشبيه الأفراد.

ثم درست حلقة النقاش نطاق الترخيص ونقل الحقوق الاقتصادية، ولا سيما فيما يتعلق بالتكنولوجيات أو أشكال الاستغلال التي لم تكن معروفة وقت تنفيذ العقد. وأوضح حكم أولي صادر عن محكمة العدل التابعة لجماعة دول الأنديز أن هذه العقود يجب أن تحدد بوضوح نوع التكنولوجيات المشمولة وأساليب عملها. ورغم أن الشروط العامة وغير المحددة، مثل "أي نوع آخر من الاستغلال يظهر في المستقبل"، ستكون غير صالحة، فإن الإشارات إلى التكنولوجيات التجريبية أو الناشئة، وأي تكنولوجيات أخرى يمكن استنتاجها بشكل معقول من شروط العقد، ستكون واجبة النفاذ.

ثم انتقلت المناقشة إلى مسائل حق المؤلف في سياق الذكاء الاصطناعي التوليدي. وعلى الرغم من عدم صدور أي قرارات بشأن الأسس الموضوعية للتفاضل الجاري في الولايات المتحدة الأمريكية الذي ينطوي على انتهاكات مزعومة لحق المؤلف في تدريب وإنتاج نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي، فقد أحاط أعضاء حلقة النقاش والمشاركون علماً بقرارين أوليين. ومما له أهمية خاصة المرافعات والمعايير الاستدلالية فيما يتعلق بدرجة التشابه بين أعمال المدعين، وما يُزعم أنه انتهاك لمجموعات البيانات التدريبية ونتائج الذكاء الاصطناعي التوليدي.

ونظرت حلقة النقاش أيضاً في قرار متأخر من محكمة هامبورغ الإقليمية في ألمانيا، وهي أول من يفسر ويطبق إدماج دولة عضو في الاتحاد الأوروبي لاستثناءات حق المؤلف الواردة في التوجيه (EU) 2019/790 من أجل استخراج النصوص والبيانات. وفي هذا القرار، خلصت المحكمة إلى أن استثناء استخراج النصوص والبيانات لأغراض البحث العلمي ينطبق على الاستخدام غير المصرح به من قبل كيان غير ربحي لصورة المدعي في إنشاء مجموعة بيانات لتدريب الذكاء الاصطناعي. ولدى التوصل إلى هذا الاستنتاج، قرّرت المحكمة أنه يمكن تطبيق الاستثناء على استخراج النصوص والبيانات في تعزيز أنشطة تطوير الذكاء الاصطناعي، وأن الاستخدام التجاري اللاحق لقاعدة البيانات الناتجة عن ذلك غير ذي أهمية. وأبدت المحكمة رأياً أيضاً في المسائل المتعلقة بالاستثناء العام بشأن استخراج النصوص والبيانات، وشروط قيام صاحب الحق بتحفّظ فعلي للحقوق يمكن أن يستتبع الاستثناء العام.

ونظرت حلقة النقاش في إمكانية الحصول على براءة للاختراعات المدعومة بالذكاء الاصطناعي وأهلية الموضوع بالنسبة إلى الاختراعات ذات الصلة بالذكاء الاصطناعي، مع الإشارة إلى التوجيهات غير الملزمة الصادرة عن مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية. وقد كان مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية قد أعلن أن الاختراعات التي قام بها البشر بمساعدة الذكاء الاصطناعي قابلة للحماية بموجب براءة، شريطة أن تكون المساهمة البشرية "كبيرة". وأكد أيضاً أن المطالبات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي سيجري تقييمها في إطار أهلية الموضوع نفسه الذي تُقيّم به المطالبات التي تنطوي على أي نوع آخر من التكنولوجيات.

الأحكام المرجعية

- محكمة هامبورغ الإقليمية، ألمانيا [2024]: *Robert Kneschke ضد LAION e.V.*، القضية رقم 310 O 227/23
- محكمة الولايات المتحدة للمقاطعة الشمالية في كاليفورنيا [2024]: *J. Doe 1*، وآخرون، ضد *Github Inc.*، وآخرون، القضية رقم 22-cv-06823-JST,2024 WL 235217
- محكمة المقاطعة التابعة للولايات المتحدة في مقاطعة ديوك [2023]: *Thomson Reuters. Centre GmbH ضد Ross Intelligence Inc.*، رقم 694 F.Supp.3d 467
- محكمة العدل لجماعة دول الأنديز [2022]: الحكم الأولي 68-IP-2021
- المجلس الرابع للطعن في مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية [2024]: *WEERGAVE VAN HET GEZICHT VAN EEN PERSOON (fig.)*، القضية رقم: R2173/2023-4

مواد مرجعية إضافية

- تحديث توجيهات 2024 بشأن موضوع الأهلية للبراءة، بما في ذلك بشأن الذكاء الاصطناعي، والإخطار من قبل مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، (17) 89 FR 58128 (9 يوليو 2024)
- إرشادات أبوة الاختراع للاختراعات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، إشعار من مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، (13) 89 FR 10043 (9 فبراير 2024)

الجلسة الثانية: البراءات الأساسية المعيارية

استكشفت الجلسة الثانية المفاهيم والتحديات التي ظهرت مع تزايد التقاضي المحيط بالبراءات الأساسية المعيارية، وتوسّعها تدريجياً في ولايات قضائية جديدة. وتبادل أعضاء حلقة النقاش تجاربهم في الفصل في قضايا البراءات الأساسية المعيارية، مشيرين إلى القرارات الهامة الأخيرة الصادرة عن ولاياتهم القضائية. وتطرقت المناقشة، من بين أمور أخرى، إلى تحديد الشروط العادلة والمعقولة وغير التمييزية في ضوء سلوك الأطراف أثناء مفاوضات الترخيص، والاستنفاد، والمسائل القضائية، والأوامر الجزئية، والتعامل مع السرية.

وتمحور القسم الأكبر من المناقشة خلال هذه الجلسة حول الموضوع المشترك المتعلق بالاتفاقات المماثلة والسلوك، أي تحليل اتفاقيات الترخيص المماثلة من قبل المحاكم فيما يخص تحديد معدلات الشروط العادلة والمعقولة وغير التمييزية، وما إذا كانت المحاكم تأخذ بعين الاعتبار سلوك الأطراف أثناء مفاوضات الترخيص عند تحديد الشروط العادلة والمعقولة وغير التمييزية، وطريقة قيامها بذلك. ونظرت حلقة النقاش في قرار محكمة الشعب العليا في الصين، التي اعتمدت نهج الاتفاقات المماثلة للوصول إلى رسوم ترخيص لست براءات، واختيار اتفاقيات ترخيص مماثلة في ضوء: بيئة التفاوض على الترخيص، وتشابه أطراف الترخيص، وتشابه البراءات المرخصة، وتشابه شروط الترخيص. وعند تحديد الأضرار، استعرضت المحكمة سلوك أصحاب البراءات ومنفذي البراءات وسلوكهم طوال عملية التفاوض. وخلصت إلى أن كلا الطرفين مخطئين بالتساوي، وبالتالي فإن كل منهما مسؤول عن 50% من الخسائر المتكبدة.

ودرس أعضاء حلقة النقاش والمشاركون أيضاً قراراً أصدرته محكمة الاستئناف في إنكلترا وويلز. واعتمدت المحكمة نهجاً تعويضياً بدلاً من نهج عقابي، إذ منحت معدل فائدة تعويضي بالكامل مع فائدة مركبة لصاحب البراءة طوال فترة التنفيذ، وهو ما يتجاوز فترات تحديد المطالبات. وأثارت هذه القضية مناقشة حول ما إذا كان النهج التعويضي يحفز السلوك السيئ من قبل المنفذين، والاختيار بين معدلات الفائدة المركبة والبسيطة، وما إذا كان ينبغي تطبيق فترات تحديد المطالبات لدى تحديد معدلات الشروط العادلة والمعقولة وغير التمييزية.

ونظرت حلقة النقاش أيضاً في حكم صادر عن محكمة دلهي العليا، أدى فيه سلوك المدعى عليه وتصرفه دوراً حاسماً. وفي هذا الحكم، خلصت المحكمة إلى أن المدعى عليه لم يتفاوض بحسن نية واستخدم أساليب تأخير مفرطة وصلت إلى حد اعتبارها استراتيجية تأجيل متعمدة. وقد أثر ذلك تأثيراً كبيراً على تحديد المعدل، الذي وضعته المحكمة عند الحد الأعلى من نطاق الشروط العادلة والمعقولة وغير التمييزية، استناداً إلى تراخيص مماثلة. ونوقشت كذلك القواعد الموضوعية خصيصاً للمحكمة العليا في دلهي من أجل حماية سرية المعلومات التجارية الحساسة، بما في ذلك من خلال استخدام نوادي السرية.

ونوقشت المسائل المتعلقة بالترخيص والاستنفاد في سلسلة القيمة، مع الإشارة إلى حكم صادر عن محكمة العدل الاتحادية الألمانية (Bundesgerichtshof). وفي قضية تنطوي على عهد بالملاحقة القضائية كشخص آخر، وهو ما يمكن أن يرقى إلى الموافقة على إنتاج المنتج، نظرت المحكمة في نطاق الاستنفاد في سلسلة القيمة، وأشارت إلى أن الاستنفاد قد يمتد إلى جهاز أكبر من المنتج الموافق عليه، لأسباب تجارية أو تقنية. وأدى ذلك إلى مناقشة قضية واردة من جمهورية كوريا تتعلق بجهود بالملاحقة القضائية كشخص آخر، وتطبيق سياسة مكافحة الاحتكار والمنافسة على ممارسات الترخيص الاستراتيجية من جانب أحد حاملي البراءات الأساسية المعيارية على طول سلسلة القيمة.

وناقش أعضاء حلقة النقاش والمشاركون الأوامر الجزئية في سياق نزاعات البراءات الأساسية المعيارية. وتم تقديم دراسة أظهرت وجود احتمال كبير بتلقي أمر جزري بشأن البراءات الأساسية المعيارية في ألمانيا. ولوحظ أيضاً أن المحاكم الهندية تميل إلى الليبرالية في إصدار الأوامر الجزئية المؤقتة. ونوقشت التعقيدات التي تنشأ عندما تسعى الأطراف بشكل استراتيجي إلى إصدار أوامر جزرية أولية في ولايات قضائية متعددة، أو حتى في محاكم متعددة داخل البلد نفسه، مع الإشارة إلى قرار صادر عن المحكمة العليا للمنطقة القضائية في بوغوتا، كولومبيا.

وبالمقابل، نظرت حلقة النقاش في المسائل القضائية والعوامل التي قد تؤثر على المفاضلة بين المحاكم في نزاع عالمي بشأن الشروط العادلة والمعقولة وغير التمييزية. ولوحظ أن العديد من المحاكم الوطنية، فضلاً عن المحاكم الإقليمية، يمكنها نظرياً أن تحدد معدل الشروط العادلة والمعقولة وغير التمييزية على المستوى العالمي بناءً على الطلب. وتبادل المشاركون النهج المتبعة في بلدانهم، مع التركيز على الاعتبارات الفريدة المتعلقة بالولايات القضائية والتحديات التي تطرحها منازعات البراءات الأساسية المعيارية.

وناقش المشاركون وأعضاء حلقة النقاش الحلول البديلة لتسوية المنازعات والوساطة في قضايا البراءات الأساسية المعيارية، بما في ذلك من خلال مركز الويبو للتحكيم والوساطة. وعلق بعض أعضاء حلقة النقاش على صعوبة الوساطة الناجحة في سياق البراءات الأساسية المعيارية، ولا سيما في تحديد معدل الشروط العادلة والمعقولة وغير التمييزية. وأشار إلى أنه عندما يكون الطرفان على استعداد، فإنهما سيتوصلان إلى اتفاق من نفسيهما أو يمكنهما اللجوء إلى التحكيم، وفي هذه الحالة لا يصل النزاع أبداً إلى المحاكم. وبالتالي، فإن القضايا التي تصل إلى المحاكم غالباً ما تنطوي على سوء سلوك وأطراف ليس لديها رغبة في التوصل إلى اتفاق.

وجرى تسليط الضوء على مجموعة قانون السوابق بشأن البراءات الأساسية المعيارية في قاعدة بيانات ويبو لكس لما توفره من إمكانية الوصول إلى أحكام البراءات الأساسية المعيارية الجديرة بالملاحظة من جميع أنحاء العالم، مما يعزز الفهم العالمي للنهج القضائية تجاه أحدث القضايا القانونية وأكثرها تعقيداً في مجال البراءات الأساسية المعيارية.

الأحكام المرجعية

– محكمة الشعب العليا في الصين [2023]: شركة Advanced Codec Technologies, LLC ضد Guangdong OPPO Mobile Telecommunications Co., Ltd، القضية ZGFZMZ (2022) رقم 907 و910 و911 و916 و917 و918.

- محكمة الشعب العليا في الصين [2021]: شركة *OPPO Guangdong Mobile Communications Co., Ltd.* وشركة *OPPO Guangdong Mobile Communications Co., Ltd.* فرع شنتشن ضد شركة *Sharp Corporation* وشركة *ScienBiziP Japan*.
- المحكمة العليا في المقاطعة القضائية في بوغوتا، كولومبيا (الغرفة المدنية) [2022]: قضية شركة الاتصالات *LM Ericsson (Publ) ضد شركة Apple Colombia S.A.S*، رقم 043-2022-00018-01 و 043-2022-00018-02.
- محكمة العدل الفيدرالية، ألمانيا [2023]: القضية رقم X ZR 123/20 – CQI- II
- محكمة دلهي العليا، الهند [2024]: *Telefonaktiebolaget LM Ericsson ضد Lava International Ltd.*، القضية DHC: 2698
- محكمة الاستئناف في إنكلترا وويلز (الشعبة المدنية)، المملكة المتحدة [2024]: *InterDigital Technology Corporation وOrs ضد Ors وLenovo Group Ltd وOrs*، القضية *[2024] EWCA Civ 743*

مواد مرجعية إضافية

- مجموعة قانون السوابق بشأن البراءات الأساسية المعيارية في قاعدة بيانات ويو لكس

عمل الويبو مع الأجهزة القضائية

قدّمت الجلسة لمحة عامة عن عمل الويبو مع الهيئات القضائية، بتنسيق من معهد الويبو القضائي، والذي يهدف إلى دعم أنظمة العدالة العادلة والفعالة التي تعزّز الأنظمة التكنولوجية للملكية الفكرية والابتكار. ويركّز هذا العمل على مجالين رئيسيين: توفير الدعم للهيئات القضائية وإدارة قاعدة بيانات ويو ليكس، وهي منصة مجانية وشاملة للبيانات القانونية المتعلقة بالقوانين والمعاهدات والأحكام الخاصة بالملكية الفكرية التي يمكن لجميع المشاركين في النظام التكنولوجي للابتكار الاطلاع عليها.

وفي إطار دعم الهيئات القضائية، تنقسم أنشطة الويبو إلى أربع فئات: تعزيز الحوار القضائي عبر الحدود الوطنية، وإعداد المنشورات والموارد القضائية، وتوفير التعليم القضائي، وبناء الرؤى بشأن النهج والاتجاهات القضائية. وتم التأكيد على أن عمل الويبو مع الهيئات القضائية يتم بتوجيه من مجلس القضاة الاستشاري للويبو، ويستند إلى مساهمات القضاة والتعاون مع السلطات القضائية في جميع أنحاء العالم.

وفي المجال الأول من الحوار القضائي، اتخذت الويبو عدداً من المبادرات، بما في ذلك منتدى الويبو السنوي لقضاة الملكية الفكرية، ودورة الويبو السنوية المتقدمة بشأن الفصل في قضايا الملكية، والندوات الإلكترونية المتخصصة للقضاة. وذكّر أن منتدى الويبو لقضاة الملكية الفكرية شهد مشاركة متزايدة، واجتذبت قضاة من جميع المناطق وعلى جميع المستويات. وشملت التسجيلات لعام 2024 قضاة المحكمة العليا من 30 دولة عضواً، وقضاة من ثماني محاكم إقليمية. وتقدّم الدورة المتقدمة للويبو بشأن الفصل في قضايا الملكية الفكرية، التي تستضيفها محكمة متخصصة في مجال الملكية الفكرية، مناقشات متعمّقة بشأن مواضيع محددة لمجموعات صغيرة من قضاة الملكية الفكرية ذوي الخبرة، في حين تركز الندوات الإلكترونية للقضاة على حكم صدر مؤخراً عن محكمة، بمشاركة قضاة من ولايات قضائية مختلفة بتبادلون وجهات نظرهم.

وتعمل الويبو أيضاً على تيسير الوصول إلى الموارد القضائية، بما في ذلك منشورات مثل مجموعة الويبو للأحكام الرائدة في مجال حقوق الملكية الفكرية وسلسلة الكتب المرجعية في مجال الملكية الفكرية ودليل دولي في إدارة قضايا البراءات لفائدة القضاة. ويشكل هذا الدليل الأخير مورداً شاملاً، واجتذبت اهتماماً كبيراً، وشهد ما يقارب 50,000 عملية تنزيل منذ إنطلاقه في أبريل 2023. ويغطي الدليل 10 ولايات قضائية مختلفة، وشمل أكثر من 70 مساهماً، ويرأس كل ولاية قضائية قاضٍ. وهو متاح بالنسخين المطبوع والرقمي؛ وقد ضُممت النسخة الرقمية لتسهيل التخصيص والاستخدام. ومن المتوقع أن تصدر الترجمة الإسبانية للدليل بحلول نهاية عام 2024، وسيستمر إضافة ولايات قضائية جديدة، بما في ذلك إسبانيا.

وفيما يتعلق بالتعليم القضائي، تنخرط الويبو بالتزامات متعددة السنوات مع الدول الأعضاء الشريكة من أجل بناء قدرات مستدامة داخل أجهزتها القضائية. ويشمل ذلك دورات التعلم عن بُعد التي تقدمها أكاديمية الويبو، وندوات قضائية متعمقة، وبرامج مصممة خصيصاً من أجل تلبية احتياجات كل دولة عضو. وجرى تبادل أمثلة عن عمل الويبو مع جمهورية تنزانيا المتحدة ومصر والفلبين، بالتوازي مع التشديد على أن هذه المبادرات التعليمية هي مشاريع طويلة الأجل تمتد من ثلاث إلى خمس سنوات.

وبدأت الويبو كذلك مشروعاً بشأن الهيئات القضائية المتخصصة في الملكية الفكرية، إدراكاً منها للأهمية المتزايدة للملكية الفكرية في الاستراتيجيات الوطنية والتخصّص المتزايد للهيئات القضائية في جميع أنحاء العالم. ويهدف هذا المشروع إلى توفير معلومات وموارد تحليلية للبلدان المهتمة بإدخال التخصّص في مجال الملكية الفكرية لدى أجهزتها القضائية. وسلّط الضوء على أمثلة للتطورات الأخيرة في تخصّص محاكم الملكية الفكرية في مختلف البلدان.

وأخيراً، تغطي قاعدة بيانات ويو ليكس، وهي قاعدة البيانات العالمية للبيانات القانونية المتعلقة بالملكية الفكرية، قوانين من 200 ولاية قضائية ومعاهدات ومجموعة متزايدة من الأحكام الصادرة بشأن الملكية الفكرية. وقد اجتذبت قاعدة البيانات هذه أكثر من 1.2 مليون زائر

فريد في الأشهر التسعة الماضية، وتواصل توسيع نطاق تغطيتها للولايات القضائية في مجموعة الأحكام. وقد نمت مجموعة الأحكام من عشر دول أعضاء وقت إطلاقها في عام 2020، لتشمل الآن قرارات الملكية الفكرية من حوالي 45 ولاية قضائية، اثنتا عشرة ولاية منها انضمت في الأشهر الاثني عشرة الماضية. وجرى التسليم بالدور الحاسم الذي يضطلع به فرادى القضاة في تيسير مشاركة بلدانهم في مجموعة أحكام قاعدة بيانات ويبو لكس. وسُلِّط الضوء على إضافة حديثة إلى قاعدة بيانات ويبو ليكس، وهي مجموعة من قضايا البراءات الأساسية المعيارية التي تتضمن حالياً 100 حكماً من تسع ولايات قضائية مختلفة. ولُوْحِظ أيضاً أن قاعدة بيانات ويبو ليكس تقدّم لمحة عامة عن هيكل الإدارة القضائية للمنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية في 25 ولاية قضائية، مع معلومات مقدمة من السلطات الوطنية.

واختُتِمت الجلسة بتسليط الضوء على أن عمل الويبو مع الهيئات القضائية يستند إلى مجتمع قضائي يضم أكثر من 3,200 قاضٍ من 163 بلداً شاركوا في أنشطة معهد الويبو القضائي منذ عام 2018. ويشمل هذا الجهد التعاوني جميع القارات ويعكس الأهمية المتزايدة للملكية الفكرية في الأنظمة القضائية حول العالم.

الجلسة الثالثة: المعلومات السرية والأسرار التجارية

استكشفت الجلسة الثالثة تجارب مختلف الولايات القضائية في الفصل في المنازعات التي تنطوي على معلومات سرية يمكن اعتبارها سرّاً تجارياً. ودرست حلقة النقاش مسائل الإثبات، وتحديد المعلومات السرية القابلة للحماية، ومطالبات الإخلال بالثقة، والإنفاذ المدني مقابل الجنائي، وسبل الانتصاف، والسرية وإدارة الأسرار التجارية في البيئة الإلكترونية.

وبدأت الجلسة باستقضاء قصير لتطور قانون الأسرار التجارية في الولايات المتحدة، بما في ذلك، على وجه الخصوص، الآثار المترتبة على قانون الدفاع عن الأسرار التجارية لعام 2016 (DTSA)، الذي استحدثت أسباباً اتحادية ومدنية وخاصة لإقامة الدعاوى. وإضافة إلى الزيادة في إيداعات الأسرار التجارية الأمريكية في السنوات التي تلت سن قانون الدفاع عن الأسرار، أُشير إلى نطاق القانون خارج الحدود الإقليمية.

ثم نظرت حلقة النقاش في حماية الأسرار التجارية في الاتحاد الأوروبي. ونظرت أولاً في قرار صادر عن المحكمة العليا في آيرلندا، والذي تضمن أسباب إقامة الدعاوى بموجب القانون العام التي لا تزال متاحة بعد تنفيذ التوجيه 2016/943 (EU) بشأن الأسرار التجارية. وأبرزت المناقشة أهمية مصداقية المدعين وخبرائهم، ودفعت إلى مناقشة مبدأ الأيدي المتورطة - الذي لم يكن موضع الخلاف في هذا النزاع.

وقد سلط حكم صادر عن المحكمة العليا في لاتفيا الضوء على جوانب من توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن الأسرار التجارية المتعلق بسبل الانتصاف ونقلها إلى قانون لاتفيا. ونظرت حلقة النقاش في التدابير المؤقتة الخاصة المنصوص عليها في التوجيه، مثل تقديم ضمانات من جانب المدعي عليه كبديل عن أمر زجري أولي، في ضوء الجوانب الفريدة للأسرار التجارية مقارنة بحقوق الملكية الفكرية الأخرى. ونُظِر أيضاً في سبل الانتصاف النهائية، بما في ذلك إمكانية التعويض البديل. وقد كان تركيز التوجيه على التناسب بشكل خاص، وكيفية تطبيق هذا المبدأ في قرار لاتفيا، موضوعاً للمناقشة أيضاً. وأبدى المشاركون كذلك اهتماماً خاصاً بالحكم الوارد في التوجيه المتعلق بالحفاظ على السرية في الإجراءات القانونية، وكيفية تنفيذ ذلك في لاتفيا.

وبعد ذلك، درست حلقة النقاش حماية المعلومات السرية والأسرار التجارية في سنغافورة. وأشير إلى أن الأسرار التجارية والمعلومات السرية ليست محمية بالقانون في سنغافورة، بل من خلال دعوى مدنية تتعلق بالإخلال بالثقة. وقدّم قرار محكمة الاستئناف إطاراً معدّلاً لمطالبات الإخلال بالثقة، ممّا يوفر حماية أكبر لمصلحة المدعي في تجنب الخسارة غير المشروعة الناجمة عن أفعال المدعي عليه غير المعقولة فيما يتعلق بالمعلومات السرية. وبموجب النهج المعدل، إذا كانت المعلومات ذات الصلة تتمتع بالنوعية اللازمة من الثقة، وقُدمت في ظروف تنطوي على التزام بالثقة، يُفترض عندئذٍ حدوث إخلال للثقة. ولن يلزم إثبات الاستخدام غير المصرح به للمعلومات على حساب المدعي. وناقش المشاركون مختلف الاعتبارات الاستراتيجية المرتبطة بإجراءات الإخلال بالثقة.

ثم تحوّلت حلقة النقاش إلى ولاية قضائية أخرى، وهي جنوب أفريقيا، التي تحمي الأسرار التجارية في الغالب من خلال أسباب إقامة الدعاوى في القانون العام، وليس لديها أيضاً قانون مخصّص للأسرار التجارية. وتضمّن قرار صادر عن محكمة الاستئناف العليا العناصر الرئيسية التي تأخذها محاكم جنوب أفريقيا بعين الاعتبار عند تقييم مطالبات الإخلال بالثقة. وأيدت المحكمة قرار المحكمة الأدنى درجة الذي خلصت فيه إلى الاستخدام غير المشروع للمعلومات السرية والأسرار التجارية، وأكدت أن المعلومات قيد النظر تعتبر سرّاً تجارياً، أي إنها ذات سرية أو خصوصية، مع اتخاذ تدابير معقولة للحفاظ على سريتها؛ وتعتبر أيضاً ذات قيمة تجارية اقتصادية للمدعي، وقابلة للتطبيق في الصناعة. والأهم من ذلك، رأت المحكمة أن عدم وجود تقييد لحكم تجاري أو اتفاق سري مكتوب بين المدعي عليه والموظف السابق الذي يُزعم أنه شارك المعلومات المعنية مع المستأنف لا يسقط حقوق المدعي عليه أو ينتقص منها. وقد كان المشاركون مهتمين بشكل خاص بهذا الالتزام الذي يبدو أنه ضمنى تجاه صاحب العمل.

وأدى قرار صادر عن محكمة الشعب العليا في الصين إلى مناقشة الأعضاء في حلقة النقاش موضوع الإنفاذ المدني مقابل الإنفاذ الجنائي في قضايا التعدي على الأسرار التجارية. وأظهر الحكم التفاعل بين التقاضي المدني والجنائي بشأن الأسرار التجارية في الصين، إذ يمكن لكليهما المضي قدماً في آنٍ واحد. ولدى عرض القرار، تم التأكيد على أن عدم وجود مسؤولية جنائية لا يؤدي تلقائياً إلى إنهاء قضية مدنية مقابلة، لأنّ المسؤولية في الإجراءات الجنائية تتطلب درجة أعلى من الإثبات. وناقش أعضاء حلقة النقاش والمشاركون ما إذا كانت الملاحقة الجنائية للتعدي على الأسرار

التجارية متاحة في ولاياتهم القضائية، وأشاروا إلى تكرارها النسبي في حال توفرها. وجرى أيضاً مشاركة نُهج مختلفة فيما يتعلق بالترتيب الذي تجري به الإجراءات المدنية والجنائية.

واختُتمت الجلسة بمناقشة المزايا النسبية لحماية الأسرار التجارية من خلال قوانين مخصصة مقابل القوانين المعمول بها بشكل أعم، مثل المنافسة غير العادلة والاختلاس، وعبء الإثبات، والظروف التي يمكن فيها الكشف عن الأسرار التجارية من أجل المصلحة العامة.

الأحكام المرجعية

- محكمة الشعب العليا في الصين [2020]: *Song Xuxing ضد Atlantic Company*
- المحكمة العليا في آيرلندا [2010]: *Koger Inc. و Orz ضد Anor و O'Donnell*، القضية IEHC 350 [2010]
- المحكمة العليا في جمهورية لاتفيا [2021]: *"Colemont FKB Latvia" SIA ضد Person A و Person B و Person C و "Partner Broker" SIA*، القضية رقم (SKC-15/2021) C33670516
- محكمة الاستئناف في سنغافورة [2020]: *Hong Ying Ting ضد Admin (Singapore) Pte Ltd. وآخرون*، القضية [2020] SGCA 32
- المحكمة العليا للاستئناف في جنوب أفريقيا [2018]: *Pexmart CC وآخرون ضد H. Mocke Construction (Pty) Ltd*، القضية [2018] ZASCA 175 (159/2018) *وجهة أخرى*

الجلسة الرابعة: قوة العلامات التجارية: العناصر الضعيفة وإنفاذها

تناولت الجلسة الرابعة التعقيدات المحيطة بالعلامات التجارية ذات التميز المنخفض، وسلطت الضوء على التحديات الفريدة في إنفاذ هذه العلامات والحفاظ على حمايتها. واستكشف أعضاء حلقة النقاش هذه الصعوبات، مؤكدين ضرورة إجراء تحليل دقيق لحماية النطاق الممنوحة واحتمال تقييم اللبس. وقدمت الجلسة نظرة مقارنة على كيفية معالجة مختلف الولايات القضائية للمسائل المتعلقة بالاعتراض والتعدي والإلغاء، مؤكدة الحاجة إلى الموازنة بين حقوق العلامات التجارية والمنافسة العادلة في السوق.

وتمهيداً للمناقشة، أكدت حلقة النقاش الدور الحاسم الذي يؤديه التميز كشرط أساسي لتسجيل العلامات التجارية. ولوحظ أن العلامات التجارية التي تتضمن عناصر ضعيفة، مثل المصطلحات الوصفية أو الشائعة، تعقد تقييم التميز واحتمالات الالتباس. وتؤكد هذه التعقيدات أهمية الفحص القائم على أسس مطلقة، وبيّن كيف يمكن للتقييمات الأولية أن تؤثر في منازعات الإنفاذ اللاحقة.

وتبادل أعضاء حلقة النقاش قضايا بارزة من ترينيداد وتوباغو وأذربيجان وشيلي حيث جرى الطعن في طلبات العلامات التجارية على أسس مطلقة. وفي قرارٍ محوري اتخذته محكمة الملكية الصناعية في شيلي، رُفض تسجيل علامة تجارية تتضمن مصطلحات من لغة للشعوب الأصلية. وعلمت المحكمة أن العلامة تستحضر الهوية الثقافية لمجموعة من الشعوب الأصلية، مما قد يتسبب في لبس لدى المستهلكين والتعدي على صون التراث الثقافي.

وقد ظهرت أهمية "أدلة استخدام السوق" كموضوع متكرر. ولدى تقييم تميز العلامة التجارية "Dairy Dairy"، وجدت المحكمة العليا لترينيداد وتوباغو أن العلامة اللفظية "Dairy Dairy" مميزة، ولكن العنصر البصري "الصب والرش" الشائع في الإعلان عن منتجات الألبان، كان وصفاً. ووجدت محكمة الملكية الصناعية في شيلي أن كلمتي "SUPER" و"PAN" في علامة "SUPERPAN" وصفتان، على أساس أن المصطلح يفتقر إلى الاستخدام الواسع النطاق في السوق. وتبيّن هذه الحالات أهمية الأدلة، مثل استخدام السوق، في تقييم التميز.

واستكشف أعضاء حلقة النقاش كذلك الطابع الوصفي من خلال قرارات صادرة عن المحكمة الإدارية في باكو. وتناول أحد الأحكام العلامة التجارية "Taste on filter" لمنتجات التبغ، والتي اعتُبرت وصفية. وتعلق حكم آخر بالعلامة التجارية "FACE ID"، حيث قررت المحكمة أن المصطلح يصف تكنولوجيا التعرّف على الوجه. وشددت كلتا الحالتين على كيفية تأثير إدراك المستهلك والمعنى اللغوي على إمكانية تسجيل المصطلحات الوصفية كعلامات لفظية.

ونظر أعضاء حلقة النقاش والمشاركون في العناصر الضعيفة للعلامات التجارية في سياق احتمال تحليل اللبس. وأظهرت قضيتان من مجالس الاستئناف التابعة للاتحاد الأوروبي كيف تؤثر العناصر الضعيفة التي تظهر في كلتا العلامتين موضع البحث على هذا التقييم. وناقش الفريق النهج الذي اتبعته مجالس الاستئناف التابعة للاتحاد الأوروبي والمحكمة العامة للاتحاد الأوروبي، التي تخلص عادة إلى أن العناصر الضعيفة المشتركة لا تؤدي إلى احتمال حدوث لبس. وأكد التحليل على أهمية أدلة السوق في هذه القرارات.

وجرى النظر في معايير الأدلة المتعلقة بحالات اللبس المحتملة، مع الإشارة إلى قضايا من كندا وتركيا والمحكمة العامة للاتحاد الأوروبي. وفحص قرار المحكمة الاتحادية الكندية تميز العلامة التجارية "IQ" المسجلة للسلع الإلكترونية، وما إذا كان لبس بينها وبين العلامة التجارية "IQ Buds" غير المسجلة لساعات الأذن والأجهزة السمعية. وقد قدّم المدعى عليه أدلة مستفيضة، بما في ذلك استخدام "IQ" على نطاق واسع في السوق (دون الاعتماد على استطلاعات المستهلكين)، مما دفع المحكمة إلى استنتاج أن كلمة "IQ" كانت وصفية.

وتناولت الجلسة أيضاً التميّز المكتسب، مع قضية من الغرفة المدنية الكبرى لمحكمة النقض في تركيا. وفي هذه القضية، احتج المدعي بأن علامته التجارية التي تتضمن كلمة "macro" قد اكتسبت تميّزاً. ووافقت المحكمة على ذلك، مشيرةً إلى أن التشابه مع علامة منافسة يمكن أن يؤدي إلى لبس لدى المستهلك بسبب الاستخدام البارز لعنصر كلمة "macro".

ثم انتقلت حلقة النقاش إلى مناقشة قرار صدر مؤخراً عن المحكمة العامة للاتحاد الأوروبي، يتعلّق باحتمال اللبس بين العلامة التصويرية المسجلة "ePay" وعلامة "GPAY" المطبقة في السوق البلغارية لخدمات الدفع الإلكتروني. وقد جادل مودع الطلب، وإن لم ينجح، بأن مجموعة المستهلكين المعنية هي مجموعة من المهنيين الذين يفهمون اللغة الإنكليزية عادة ويجدون المصطلح الأجنبي المشترك "pay" وصفيًا. وتوقّشت أيضاً مسألة تميّز فرادى الحروف في العلامات التجارية، حيث خلصت المحكمة إلى أن الحرف "e" في العلامة المسجلة وصفي للخدمات الإلكترونية، وأن الحرف "g" - متوسط التميّز - ليس مهيمناً بما فيه الكفاية في العلامة التجارية المطبقة لمنع احتمال حدوث لبس بسبب العنصر المميّز المشترك "pay".

واختُتِمت الجلسة بمناقشة بشأن معايير الإثبات والصعوبات التي تعترض إثبات التميّز المكتسب. وناقش أعضاء حلقة النقاش أدلة الاستقصاءات، مؤكدين مدى أهميتها في تحديد مفهوم المستهلك، والتحديات الفريدة التي يطرحها الجمهور متعدد اللغات. واختُتِمت المناقشة بالدعوة إلى إجراء تحليل عادل في حالات العلامات التجارية، وموازنة تصور المستهلك، والتحديات الاستدلالية، والممارسات التنافسية.

ولزيادة تشجيع تبادل الآراء خلال حلقات النقاش، أُجريت دراسة استقصائية تفاعلية في بداية الجلسة، تضمّنت أسئلة عن الحالات التي سَتُعْرَضُ. وقبل أن تختتم جلسة النقاش أعمالها، أعادت النظر في هذه الأسئلة ونظرت في ردود المشاركين.

الأحكام المرجعية

- محكمة باكو الإدارية، أذربيجان [2022]: شركة آبل ضد وكالة الملكية الفكرية لجمهورية أذربيجان، القضية -1(112)-2-833/2022
- محكمة باكو الإدارية، أذربيجان [2023]: شركة British American Tobacco (العلامات التجارية) ضد وكالة الملكية الفكرية لجمهورية أذربيجان، القضية 7623/2023-1(112)-2-e
- المحكمة الفيدرالية الأسترالية [2022]: Gentec ضد Nuheara IP Pty Ltd. وآخرون، القضية 2022 FC 1715
- محكمة الملكية الصناعية في شيلي [2023]: mark MAR DE JUAN FERNÁNDEZ، القضية رقم TDPI N°001824-2023
- محكمة الملكية الصناعية في شيلي [2023]: mark SHEUEN، القضية رقم TDPI N°1760-2022
- محكمة الملكية الصناعية في شيلي [2022]: mark SUPERPAN، القضية رقم TDPI N°001428-2022
- محكمة العدل العليا، ترينيداد وتوباغو [2005]:
- [https://www.wipo.int/wipolex/en/judgments/details/2300Nestle and Tobago](https://www.wipo.int/wipolex/en/judgments/details/2300Nestle%20Trinidad%20and%20Tobago) ضد Dairy Distributors Limited، القضية C.A. رقم 550 Cv.
- محكمة النقض في تركيا، الدائرة المدنية الكبرى [2024]: Migros Joint Stock Company ضد المكتب التركي للبراءات والعلامات التجارية، شركة Makro Technic Industry Joint Stock Company، رقم 2023/11-426 و 35/2024
- المحكمة العامة للاتحاد الأوروبي [2024]: Google LLC ضد مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية وEPay AD، القضية رقم T 78/23
- المجلس الرابع للطعن في المكتب الأوروبي للملكية الفكرية [2024]: aqualy (fig.) / AQUAGY (fig.), R 1668/2023-4
- المجلس الثاني للطعن في المكتب الأوروبي للملكية الفكرية [2023]: iFoodDS / efood (fig.), R 778/2023-2

الجلسة الخامسة: الاستثناءات والتقييدات على حق المؤلف

استكشفت هذه الجلسة كيف يسمح نظام حق المؤلف، في ظل ظروف معينة، باستخدام المصنّفات المحمية دون موافقة صاحب الحق - التي تتطلب أحياناً تعويضاً وأحياناً لا تتطلبه. وتبادل القضاة من مختلف الولايات القضائية القرارات الأخيرة الصادرة عن محاكمهم، موضحين بذلك كيفية تطبيق هذه الاستثناءات والقيود في البيئات الإلكترونية والتقليدية على السواء.

وبدأت حلقة النقاش بدراسة القضايا المتعلقة بالبيئة الإلكترونية. وكان القرار الأول الذي جرت مناقشته من محكمة العدل العليا في البرازيل، حيث قررت المحكمة أن منصة على الإنترنت مسؤولة عن التعدي على حق المؤلف بسبب التوزيع غير المصرح به للأعمال المحمية من قبل مستخدميها. واعتبرت المحكمة العليا أن المنصات الإلكترونية تخضع لنظام مسؤولية صارم وتتحمّل مسؤولية منع التعدي، بما في ذلك التعدي من قبل مستخدميها.

وجرى أيضاً تبادل قرار صادر عن المحكمة العليا لنوزيلندا. وشملت هذه القضية إجراءات تسليم بسبب انتهاك جنائي مزعوم لحق المؤلف من قبل مالك خدمة لمشاركة الملفات عبر الإنترنت. وقررت المحكمة العليا أن النسخ الرقمية المرسلة عبر الإنترنت تندرج تحت تعريف "الأشياء" في قانون حق المؤلف لعام 1994، وهو ما يؤدي بالتالي إلى توسيع حماية حق المؤلف إلى الأنساق الرقمية. وإضافة إلى ذلك، رأت المحكمة أن أحكام الملاذ الآمن ليست أحكاماً دفاعية بل تفرض التزاماً إيجابياً على المدعي العام بأن يثبت أنها لا تنطبق. وفي هذه القضية، خلصت المحكمة إلى أن أحكام الملاذ الآمن لا تحمي مالك خدمة مشاركة الملفات، لأن نموذج الأعمال التجارية صُمم لتسهيل التعدي على حق المؤلف على نطاق واسع.

واستمرت المناقشات من خلال استكشاف أوجه المرونة المتعلقة بالأعمال الصحفية. وبالإشارة إلى سلسلة من قرارات المحاكم الصادرة مؤخراً في فرنسا، بحثت حلقة النقاش التوازن الدقيق بين حماية حق المؤلف والوصول إلى المحتوى الصحفي. وجاءت هذه الأحكام بعد إنشاء حق مجاور جديد بموجب القانون الأوروبي والفرنسي، يهدف إلى ضمان تعويض وكالات الأنباء والناشرين الصحفيين بشكل عادل في عصر رقمي حيث يمكن الوصول إلى المنشورات الصحفية على نطاق واسع عبر الإنترنت. وبناءً على ذلك، أمرت المحكمة الابتدائية في باريس منصات التواصل الاجتماعي بالكشف عن البيانات الرئيسية المتعلقة بالمحتوى الصحفي المستنسخ في منصاتهما، من أجل تمكين تقييم حقوق المكافأة بموجب هذا الحق المجاور للناشرين الصحفيين الذي تم إنشاؤه حديثاً.

وبالانتقال إلى البيئة التقليدية، ناقشت حلقة النقاش القضايا التي تنطوي على بيع وتوزيع وسائط مادية تحتوي على أعمال محمية دون إذن. وسلط الضوء على قرار صادر عن المحكمة العليا في سري لانكا، حيث جرت محاكمة شخص بتهمة بيع أقراص مدمجة مقرصنة تحتوي على أغاني دون إذن صاحب الحق. وارتأت المحكمة أن الادعاء أثبت بما لا يدع مجالاً للشك كلاً من الفعل الجرمي والقصد الجنائي، مشددة على أن المتهم كان على دراية أو كان لديه سبب للاعتقاد بأن الأقراص المدمجة تحتوي على نسخ متعدية للأغاني المحمية. ولاحظت المحكمة العليا أيضاً أن الاستثناءات، من قبيل الاستخدام العادل، يعزفها القانون تعريفاً ضيقاً ولا تنطبق على جميع أشكال الاستنساخ أو التوزيع.

ثم انتقلت المناقشة إلى قرارات المحاكم الأردنية التي تطبق استثناءات حق المؤلف بموجب قانون حق المؤلف الأردني. ومن الجدير بالذكر أن الأحكام قضت بأن الاستخدام العادل يقتصر على الحقوق الاقتصادية، وتجميع الأخبار المنشورة وإعادة نشرها يُعد استخداماً عادلاً في المصلحة العامة، وصنع 55,000 نسخة غير مصرح بها من تسجيل صوتي محمي بحقوق مجاورة لا يشكل استخداماً شخصياً أو خاصاً.

وجرى النظر في مفهوم المعاملة العادلة من خلال قضية رفعتها المحكمة الاتحادية العليا لنيجيريا، التي نظرت في إحدى المنشورات في الاستخدام غير المأذون به للصور الفوتوغرافية الملتقطة في زمن الحرب. وأوضح القرار العوامل التي ينبغي أن تأخذها المحاكم بعين الاعتبار عند تحديد المعاملة العادلة، بما في ذلك الغرض من الاستخدام، وطبيعة العمل، والكمية المستخدمة، وتأثير العمل الأصلي على القيمة السوقية. ورأت المحكمة أن المدعي عليه لم يستوف شروط التعامل العادل لغرض الإبلاغ عن الأحداث الجارية أو البحوث، وحكمت بتعويض للمدعي.

وأخيراً، ناقشت حلقة النقاش الاستثناء المتعلق بالاقتباس. ونظرت محكمة الاستئناف في وارسو في ما إذا كانت مقتطفات من عمل أدبي تليبت في عرض عام وأصبحت متاحاً لاحقاً على الإنترنت مسموحاً بها بموجب هذا الاستثناء. ورأت المحكمة أن العرض المباشر الذي يهدف إلى ترويج أعمال الكاتب البولندي المقتبس يمكن أن يندرج تحت الاستثناء المتعلق بالاقتباس لأغراض الترويج التعليمي أو الثقافي. بيد أن التوزيع اللاحق للأداء على الإنترنت لم يستوف معايير الممارسة العادلة. وشددت المحكمة على الطبيعة القائمة على السياق للاستثناء المتعلق بالاقتباس، وأمرت بحذف التسجيل من الموقع الإلكتروني.

وخلال الجلسة، شددت القضاة على أهمية السياق في تطبيق القيود والاستثناءات على حق المؤلف. وأبرزت المناقشات أنه في حين أن المعاهدات الدولية مثل اتفاقية برن توفر إطاراً مشتركاً، فإن الهيئات التشريعية والمحاكم الوطنية تفسر هذه المبادئ وتطبقها ضمن أنظمتها القانونية المحددة وسياقاتها المجتمعية.

الأحكام المرجعية

- محكمة العدل العليا في البرازيل [2024]: *Ebazar.com.br Ltda. ضد Instituto Ana Paula Pujol Ltda.*، القضية رقم 2.057.908/SC
- المحكمة الابتدائية في باريس، فرنسا [2024]: *L'Agence France-Presse ضد Société و S.A.S Twitter France*، القضية رقم RG 23/56102
- المحكمة الابتدائية في باريس، فرنسا [2024]: *Société du Figaro ضد Société Twitter France و Société Twitter International Unlimited Company*، القضية رقم RG 23/55581
- المحكمة العليا في الأردن [2018]: القضية رقم 621-2018
- محكمة استئناف عمان، الأردن [2009]: القضية رقم 2009/40706
- المحكمة العليا في نيوزيلندا [2020]: *Ortmann ضد الولايات المتحدة الأمريكية*، القضية رقم NZLR 475 [2020]
- المحكمة الاتحادية العليا في نيجيريا، شعبة لاغوس القضائية [2007]: قضية *Peter Obe ضد Grapevine Communication Ltd*، القضية رقم FHC/L/CS/1247/97

- محكمة الاستئناف في وارسو، شعبة الملكية الفكرية والقانون التجاري السابعة، بولندا [2024]: القضية رقم VII AGa 776/23
- المحكمة العليا في سري لا نكا [2021]: *Dharmapala* ضد الموظف المسؤول، شعبة كولومبو للجرائم الخاصة، قضية استئناف رقم 14/155

الجلسة السادسة: النهج المتطورة بشأن الأوامر الجزرية الدائمة

استكشفت الجلسة السادسة النهج الدقيقة والمتطورة بشأن الأوامر الجزرية الدائمة في منازعات الملكية الفكرية، وجمعت وجهات نظر من ولايات قضائية متعددة. ونظرت حلقة النقاش والمشاركون في المشهد المتغير للأوامر الجزرية الدائمة، مشيرين إلى الحاجة إلى الموازنة بين حقوق أصحاب الملكية الفكرية والمصالح المجتمعية الأوسع نطاقاً والشواغل المتعلقة بالتناسب، لا سيما في الحالات التي يمكن أن يكون فيها للأمر الجزري الشامل آثار اقتصادية أو اجتماعية بعيدة المدى.

وبدأت المناقشة بدراسة الجوانب الأساسية للأوامر الجزرية الدائمة، بما في ذلك نطاقها وشروطها والمتطلبات اللازمة لقيام المحاكم بإصدار هذه الأوامر. وتم التشديد على أنه رغم الاعتراف بالأوامر الجزرية الدائمة عموماً باعتبارها أساسية لحماية حقوق الملكية الفكرية، تختلف النهج تختلف باختلاف الولاية القضائية.

ونظرت حلقة النقاش أولاً في قضايا من ولايات قضائية لا تصدر فيها بالضرورة أوامر جزرية دائمة كإجراء طبيعي بعد التوصل إلى استنتاج بشأن التعدي. وفي قضية أمام المحكمة الابتدائية رقم 8 في بنما، التمسّت إحدى الشركات إصدار أمر جزري دائم ضد الاستخدام غير المأذون به لعلامتها التجارية. وبعد تقييم الأدلة بعناية واستنتاج أن التعدي له أضرار اقتصادية على صاحب حق الملكية الفكرية، أصدرت المحكمة أمراً جزرياً مخصصاً لمنع أعمال محددة من التعدي. وعند القيام بذلك، ركّزت المحكمة على التناسب والإنصاف وتجنّب القيود السوقية التي لا مبرر لها.

وأبرزت قضية من المحكمة العليا في تايلند العوامل التي أخذتها المحاكم التايلندية بعين الاعتبار عند النظر في إصدار أمر جزري دائم. وقبل إصدار أمر جزري دائم، قيمت المحكمة عدداً من العوامل، بما في ذلك سلوك المدعى عليه غير النزهي، وتشابه العلامة مع العلامة التجارية السابقة، والدليل على استمرار التعدي، والمنافسة بين الأطراف، واحتمال استمرار التعدي، وعدم كفاية التعويض النقدي. وحددت المحكمة بعناية نطاق الأمر الجزري، من حيث المنتجات المغطاة ومدتها.

ثم نظرت حلقة النقاش في حكم صادر عن محكمة دكار التجارية، سعى فيه مصنّع للعطور ومستحضرات التجميل إلى منع منافس من استخدام علامات تجارية مماثلة. واستندت المحكمة في قرارها إلى تفسيرها لاتفاق بانغي، الذي يحكم حقوق الملكية الفكرية في الدول الأعضاء في المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية. وعلى الرغم من أن الاتفاقية لا تذكر صراحة "الأوامر الجزرية"، فقد فسّرت المحكمة الأحكام المتعلقة بالمنافسة غير العادلة على أنها توفر أساساً لإصدار أمر جزري دائم. وسلّطت القضية الضوء على التحدي المتمثل في تحقيق التوازن بين إنفاذ العلامات التجارية والآثار المحتملة على المستهلكين والأطراف الثالثة، وحفّزت على مناقشة ما إذا كان ينبغي لاتفاق بانغي توفير إرشادات محددة بشأن الأوامر الجزرية الدائمة كسبيل للانتصاف.

ثم انتقلت المناقشة إلى النظر في قضايا من ولايات قضائية تصدر بسهولة أوامر جزرية دائمة بمجرد إثبات التعدي. وأوضح قرار صادر عن المحكمة الاتحادية الأسترالية أنه ينبغي عادةً إصدار أمر جزري دائم، ما لم تقتنع المحكمة بأنه لا يوجد خطر كبير بحدوث مزيد من التعدي، أو أنّ هناك سبباً تقديرياً آخر لرفض سبيل الانتصاف. وفي القضية محل النظر، تبين أن مشغل منصة على الإنترنت مسؤول عن التعدي على العلامات التجارية عندما قامت أطراف ثالثة بتحميل علامات متطابقة أو مشابهة بشكل مخادع لعلامة تجارية مسجلة. ورأت المحكمة أنه ينبغي إصدار أمر جزري دائم، ولكن بتعديله لينص على أنه لن يكون هناك أي خرق إذا حافظ مشغل المنصة على عمليات ضبط المحتوى لديه من أجل رصد المحتوى الذي يحتمل أن يكون متعدياً وكشفه. ويوضّح القرار السلطة التقديرية والمرونة التي قد يميل القضاة إلى إظهارها في بيئة رقمية، إذ يمكن أن يكون الأمر الجزري العام سبباً غير متناسب.

ثم ناقشت حلقة النقاش النهج الكندي، الذي عادةً ما يصدر فيه أمر جزري دائم أيضاً عند استنتاج حدوث التعدي، ولكن يمكن رفضه وفقاً لتقدير القاضي في ضوء، على سبيل المثال، كفاية التعويض النقدي، والتأخير والإذعان، وانتهاء صلاحية البراءة، أو احتمال حدوث ضرر غير متناسب للمتعدي أو الجمهور. واستشهد بعدة قضايا من بينها قضايا صدرت فيها أوامر جزرية دائمة من محكمة الاستئناف الاتحادية والمحكمة الاتحادية، رغم إعلان بطلان معظم مطالبات البراءات التي يُدعى انتهاكها، وعدم ممارسة الاختراع في كندا. ورفضت سبيل انتصاف منصفة أخرى، بالنظر إلى القيمة المحدودة للمطالبات الصحيحة. وأحاطت حلقت النقاش علماً أيضاً بقرار خلصت فيه محكمة الاستئناف الاتحادية إلى أن المحكمة الاتحادية أخطأت في اعتماد الاختبار الذي اتبعته المحاكم الأمريكية لإصدار الأوامر الجزرية الدائمة.

وهذا بدوره دفع إلى تذكّر تطوّر النهج الأمريكي تجاه الأوامر الزجرية الدائمة. وأشار أحد المشاركين إلى أن الممارسة السائدة في الولايات المتحدة، كما هو الحال في كندا وأستراليا، التي تتمثل في إصدار أمر زجري دائم بعد استنتاج التعدي. ويبدو أن هذا قد تغير في عام 2006، مع قرار المحكمة العليا في قضية *eBay Inc. ضد Merc-Exchange, LLC*، الذي أكد على ضرورة تقييم أربعة عوامل منصفة (ضرر لا يمكن إصلاحه، وعدم كفاية سبل الانتصاف المتاحة في القانون للتعويض عن الضرر، وموازنة الضوائق بين الطرفين، والمصلحة العامة). ولُوحظ أنه يبدو أن المحاكم تصدر أوامر زجرية دائمة أقل تواتراً بعد صدور القرار بشأن العلامة *eBay*، وأن تركيز القرار بشأن العلامة التجارية *eBay* على الضرر الذي لا يمكن إصلاحه وموازنة الملاءمة يتوافق مع الاختبار المتبع في كندا لإصدار الأوامر الزجرية التمهيدية.

وخلال الجلسة، أجرى أعضاء حلقة النقاش تحليلاً مقارناً غنياً، إذ درسوا الفروق الدقيقة في كيفية تعامل مختلف الولايات القضائية مع الأوامر الزجرية الدائمة. وأثارت أسئلة الجمهور مزيداً من النقاش حول قضايا مثل إنفاذ الأوامر الزجرية، ودور السلطة التقديرية القضائية، وأثر الأوامر الزجرية على المنافسة في السوق.

الأحكام المرجعية

- المحكمة الفيدرالية الأسترالية [2024]: *Hells Angels Motorcycle Corporation ضد Redbubble Ltd. (Australia) Pty. Limited*، القضية رقم 15 FCAFC [2024]
- المحكمة الفيدرالية الأسترالية [2021]: *Goodman Fielder Pte. Ltd. ضد Conga Foods Pty. Ltd.*، القضية رقم 307 FCA [2021]
- المحكمة الفيدرالية الأسترالية [2019]: *Calidad Pty. Ltd. ضد Seiko Epson Corporation (No 2)*، القضية رقم 168 FCAFC [2019]
- محكمة الاستئناف الفيدرالية، كندا [2024]: *Rovi Guides, Inc. وآخرون ضد Telus Corporation*، القضية رقم 126 FCA 2024
- محكمة الاستئناف الفيدرالية، كندا [2024]: *Pharmascience Inc. ضد Janssen Inc.*، القضية رقم 23 FCA 2024
- المحكمة الفيدرالية الأسترالية [2023]: *AbbVie Corporation ضد Jamp Pharma Corporation*، القضية رقم 1520 FC 2023
- المحكمة الفيدرالية الأسترالية [2022]: *Rovi Guides, Inc. ضد Bell Canada*، القضية رقم 1388 FC 2022
- المحكمة الفيدرالية الأسترالية [2022]: *Janssen Inc. ضد Pharmascience Inc.*، القضية رقم 1218 FC 2022
- المحكمة الفيدرالية الأسترالية [2016]: *Uponor AB ضد Heatlink Group Inc. وآخرون*، القضية رقم 320 FC 2016
- المحكمة الابتدائية رقم 8 (الدائرة الأولى في بنما) [2024]: قضية *Gong Cha Global Limited ضد Weidong Cui*، القضية رقم 53586-2023
- المحكمة التجارية في داكار، السنغال [2023]: *Société Unite-Industrielle de Parfumerie et de Cosmetiques - UNIPARCO SA ضد Moustapha Fall*، القرار رقم 919
- المحكمة العليا في تايلند، شعبة قضايا الملكية الفكرية والتجارة الدولية [2020]: *Surasak Prasertbadeekul ضد Ms. Saranya Udornrungrueng*، القضية رقم 2020/2464

مواد مرجعية إضافية

- Burley J. and A. Lang, 'Ongoing patent infringement: Is injunctive relief an inevitable outcome?' (2018) 12 (No 2) *Journal of Equity*, pp. 132-150

السنة الأولى للمحكمة الموحدة للبراءات

قدّمت مقابلة مع السيدة ريان كالدين، القاضية الرئيسية للفريق الثاني في محكمة الاستئناف التابعة لمحكمة البراءات الموحدة، معلومات قيّمة عن السنة الأولى من عمل المحكمة. وقد أنشئت المحكمة في عام 2023 بعد عقود من التخطيط والمناقشة، وتتمثل تطوّر هاماً في مشهد البراءات الأوروبي. وأوضحت القاضية كالدين أن محكمة البراءات الموحدة هي محكمة مشتركة بين 18 من أصل 27 دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي، بسري فيها الاتفاق المتعلق بإنشاء محكمة البراءات الموحدة. وقد كان الدافع وراء إنشائها هو الحاجة إلى طريقة أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة للتقاضي بشأن البراءات في أوروبا. وفي السابق، في حين كانت تُمنح البراءات مركزياً من قبل المنظمة الأوروبية للبراءات، كان لا بد من التقاضي بشأنها بشكل منفصل في المحاكم الوطنية، مما يؤدي إلى عدم الكفاءة وزيادة التكاليف.

وعلى الرغم من الاحتفال مؤخراً بالذكرى السنوية الخمسين للاتفاقية الأوروبية للبراءات، أشارت القاضية كالدين إلى أن عملية إنشاء المحكمة استغرقت سنوات عديدة. وقد اكتسب المشروع زخماً عندما أبدت المفوضية الأوروبية اهتماماً أكبر بتطويره. وعلى الرغم من وجود العديد من

العقبات على طول الطريق، فتحت المحكمة أبوابها أخيراً في 1 يونيو 2023. ويتألف هيكل المحكمة من محكمة ابتدائية ومحكمة استئناف وسجل. وتتألف المحكمة الابتدائية من الشعب المحلي في الدول الأعضاء المشاركة، والشعب الإقليمية (مثل شعبة بلدان الشمال الأوروبي ودول البلطيق)، والشعب المركزية. وتشمل المسؤوليات القضائية للشعب المركزية إجراءات الإلغاء، وإعلانات عدم التعدي، وإجراءات التعدي في حالات محدّدة، مثل القضايا التي تشمل متهمين من بلدان لا توجد فيها شعب محلية. ويقع مقر محكمة الاستئناف في لكسمبرغ. وأشار إلى أن هذا الهيكل، رغم تعقيده، هو نتيجة لحلول وسط سياسية ضرورية في السياقات الدولية.

واحدى السمات الفريدة للمحكمة هو نظامها الداخلي، الذي يجمع بين عناصر من كل من نظامي القانون القاري والقانون العام. وأشارت القاضية كالدن إلى أن هذا الجمع، رغم صعوبة صياغته، يتيح أيضاً فرصة لاختيار أفضل الميزات من كل نظام. ويشمل النظام الناتج مرحلة كتابية مكثفة في المقدمة، تليها إمكانية عقد جلسات استماع للشهود واستجواب الشهود خلال المرحلة الشفوية. ومن الجوانب المميزة الأخرى للمحكمة تعيين قضاة تقنيين بوقت جزئي. ويُعين هؤلاء القضاة على أساس كل حالة على حدة من أجل توفير الخبرة في مجالات تقنية محدّدة ذات صلة بمنازعات البراءات. وقد يكونون من خلفيات مختلفة، بما في ذلك مكاتب البراءات والممارسة الخاصة كمحامي براءات. ولمعالجة حالات تضارب المصالح المحتملة، يوافق القضاة التقنيون على عدم المثول أمام المحكمة بأي صفة أخرى. وشدّدت القاضية كالدن على أن هذا الترتيب يسمح بمعالجة المسائل التقنية بطريقة مرنة وفعالة، مع المحافظة في الوقت ذاته على الشفافية في عملية صنع القرار.

وقد تلقت المحكمة، في أول 16 شهراً من عملها، عدداً كبيراً من القضايا. وأبلغت القاضية كالدن عن حوالي 400 قضية رُفعت أمام المحكمة الابتدائية، بما في ذلك 192 قضية من قضايا التعدي، وحوالي 50 طلباً لاتخاذ تدابير مؤقتة، و45 قضية رُفعت أمام الشعب المركزي. وقد نظرت محكمة الاستئناف في 14 قراراً نهائياً، و28 قراراً بشأن التداير الأولية، وأكثر من 50 أمراً إجرائياً. ويشير هذا العدد من القضايا إلى بداية قوية للمحكمة، ويشير إلى وجود حاجة حقيقية إلى مؤسسة كهذه في المشهد الأوروبي للبراءات.

وتعمل المحكمة ضمن نظام إيكولوجي قانوني معقد يشمل محكمة العدل في الاتحاد الأوروبي، ومجالس الاستئناف في المنظمة الأوروبية للبراءات، والمحاكم الوطنية للدول الأعضاء. وأوضحت القاضية كالدن أنه رغم التزام المحكمة بالقانون الأوروبي وقرارات محكمة العدل في الاتحاد الأوروبي، فإنها تنظر أيضاً في القرارات الصادرة عن المنظمة الأوروبية للبراءات والمحاكم الوطنية عند تفسير قانون البراءات الموضوعي. وتهدف المحكمة إلى الحفاظ على الاتساق مع هذه الهيئات الأخرى، بالتوازي مع تطوير اجتهادها القضائي الخاص.

ويتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها المحكمة في إدارة التقاليد والنهج القانونية المتنوعة التي تتبعها هيئاتها القضائية متعددة الجنسيات. ولكن القاضية كالدن اعتبرت هذا التنوع فرصة لإيجاد أفضل الحلول من خلال الجمع بين وجهات نظر مختلفة. ووصفتها بأنها أحد أكثر جوانب عمل المحكمة إثراءً وتحدياً وإرضاءً. وثمة تحدٍ آخر يتمثل في تحقيق التوازن بين عبء العمل في مختلف الشعب. وقد شهدت بعض الشعب، مثل الشعبة المركزية في باريس لقضايا الإلغاء، عدداً أكبر من القضايا مقارنة بغيرها. وأوضحت القاضية كالدن أن المحكمة تعالج هذا الأمر من خلال تدابير مثل استخدام مجموعة من القضاة لتوزيع العمل، وزيادة وقت العمل للقضاة في الشعب الأكثر انشغالاً، والاعتماد على التوازن الطبيعي إذ تنظر الأطراف في سرعة الإجراءات في مختلف الشعب.

واستشرافاً للمستقبل، حدّدت القاضية كالدن العديد من التحديات والفرص أمام المحكمة. وإذا استمر عدد القضايا في الزيادة، فقد تكون هناك حاجة إلى مزيد من القضاة. وسيتعين على المحكمة أن تركز على تدريب القضاة لتلبية الطلب والحفاظ على معايير عالية. ويعتبر الحفاظ على الحماس والحافز الحاليين لدى الموظفين أمراً حاسماً لنجاح المحكمة. وإضافة إلى ذلك، تهدف المحكمة إلى مواصلة اجتذاب قضاة ذوي كفاءة عالية من جميع أنحاء أوروبا.

وأعربت القاضية كالدن عن تفاؤلها بمستقبل المحكمة، مشيرةً إلى أن عبء القضايا الحالي يدلّ على الحاجة إلى المحكمة والثقة في قدراتها. وسلّطت الضوء على طاقة موظفي المحكمة وحافزهم، من القضاة إلى الموظفين الإداريين، باعتبار ذلك علامة إيجابية على استمرار نجاح المحكمة.

واختتمت المقابلة بتسليط الضوء على أن إنشاء المحكمة يمثل خطوة هامة نحو مواءمة نظام البراءات الأوروبي. وقد تكون السمات المبتكرة للمحكمة، مثل إدخال قضاة تقنيين والجمع بين تقاليد قانونية مختلفة، نموذجاً للولايات القضائية الأخرى التي تسعى إلى تحديث نهجها في الإدارة القضائية للمنازعات المتعلقة بالبراءات. ويمتد أثر المحكمة إلى ما وراء أوروبا، كما يتضح من اهتمام القضاة في مناطق أخرى، وقد يلهم الإصلاحات في أنظمة المحاكم الوطنية.

الجلسة السابعة: الإصلاح القضائي: استكشاف حالة الهيئات القضائية المتخصصة

في هذه الجلسة، تبادل القضاة من مختلف الولايات القضائية الآراء بشأن الأهداف والهيكل والعوامل الدافعة وراء تطوير هيئات قضائية متخصصة في مجال الملكية الفكرية في ولاياتهم القضائية.

واستهلّ أعضاء حلقة النقاش المناقشة بالإشارة إلى بعض الدوافع الكامنة وراء تطوير الهيئات القضائية المتخصصة في مجال الملكية الفكرية، مبرزين أن التخصص يمكن أن يؤدي إلى ما يلي: تسريع تسوية القضايا، وضمان الاتساق في التفسيرات القانونية، وزيادة القدرة على التنبؤ واليقين القانوني، والحد من تراكم القضايا في المحاكم العامة من خلال التعامل بكفاءة مع مسائل الملكية الفكرية المعقدة.

وأبرزت حلقة النقاش أيضاً أن إنشاء محاكم متخصصة للملكية الفكرية قد يكون مكلفاً، مما قد يشكل تحديات محتملة في الولايات القضائية التي لديها موارد محدودة وعدد منخفض من القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية، على سبيل المثال. ولوحظ أيضاً أن إمكانية اللجوء إلى سبل الانتصاف القانونية المتعلقة بالملكية الفكرية قد تُعَوَّق إذا كانت المحاكم المتخصصة قليلة وبعيدة جغرافياً. وإضافة إلى ذلك، أشارت حلقة النقاش إلى أن تكييف الهياكل القضائية القائمة قد يكون معقداً، وقد يطوّر القضاة في نهاية المطاف "رؤية نفعية" بسبب الإفراط في التخصص.

وواصلت حلقة النقاش مناقشاتها بشأن النهج المختلفة للفصل في قضايا الملكية الفكرية المتخصصة. وعلى سبيل المثال، ذُكر أن بعض المحاكم العليا في الهند قد أنشأت مؤخراً شعباً متخصصاً في الملكية الفكرية وضعت قواعدها الإجرائية الخاصة بها من أجل تناول التفاصيل التقنية الدقيقة في قضايا الملكية الفكرية. وأوضح أنه أنشئت في جمهورية كوريا محكمة عليا متخصصة في الملكية الفكرية تتمتع بولاية قضائية حصرية على بعض مسائل الملكية الفكرية. وعلى النحو المشار إليه أيضاً خلال الجلسة، فإن القضاة في هذه المحكمة غالباً ما تكون لديهم خلفيات علمية، وتعتمد المحكمة على فاحصين تقنيين ومستشارين خبراء.

ومن الأمثلة الأخرى التي تم مشاركتها خلال الجلسة حالة الفلبين. وعلى النحو الموضح، أنشأت هذه الولاية القضائية محاكم تجارية خاصة تم تعيينها للنظر في قضايا الملكية الفكرية المدنية والجنائية على السواء. وإضافة إلى ذلك، نُفِدت قواعد خاصة للملكية الفكرية وبرامج تدريبية للقضاة المعيّنين في هذه المحاكم.

وأبرزت الجلسة أن تكوين المحاكم يختلف باختلاف الولايات القضائية. ففي بعض الحالات، يكون لدى المحاكم التي تفصل في منازعات الملكية الفكرية قضاة مؤهلين تقنياً إلى جانب قضاة مؤهلين قانونياً لمعالجة التعقيدات التقنية الكامنة في قضايا الملكية الفكرية. وفي حالات أخرى، يعتمد القضاة المؤهلون قانونياً على المساعدة التي يقدمها الخبراء التقنيون الذين تعينهم المحكمة أو الخبراء الذين توفرهم أطراف ثالثة لسد الفجوة في المعارف التقنية.

وتناولت المناقشة أيضاً معايير اختيار القضاة الذين يعالجون منازعات الملكية الفكرية. وفي بعض الولايات القضائية المشار إليها، لُوحظ أنه لا توجد معايير إلزامية محددة للملكية الفكرية، وأنه يجوز تكليف القضاة بالعمل في هذه المحاكم استناداً إلى أنظمة التناوب. وفي حالات أخرى، يُولى الاعتبار لعوامل مثل الخلفية العلمية للمرشح، والخبرة السابقة في التقاضي بشأن الملكية الفكرية، والمساهمات في هذا المجال (على سبيل المثال، المنشورات والأوراق الأكاديمية). وشدّدت حلقة النقاش على أن التعليم المستمر والتدريب المتخصص ضروريان من أجل دعم القضاة في مواكبة التطورات التكنولوجية والتطورات القانونية في قانون الملكية الفكرية.

واستكشفت الجلسة كذلك العلاقة بين الهيئات القضائية في المنظمات الإقليمية للملكية الفكرية مثل المنظمة الأوروبية للبراءات والمحاكم الوطنية في الدول المتعاقدة. وسلطت حلقة النقاش الضوء على أن هناك مسؤولية مشتركة بين مجالس الاستئناف التابعة للمنظمة الأوروبية للبراءات والمحاكم الوطنية ومحكمة البراءات الموحدة من أجل مواءمة تطبيق الاتفاقية الأوروبية للبراءات. وأشارت حلقة النقاش إلى أن التحديات قد تنشأ في هذا السياق المحدد، عندما تحدث إجراءات موازنة فيما يتعلق بنفس البراءة الأوروبية، مما يؤدي إلى مناقشات حول كيفية التوفيق بين النهج المختلفة وكيفية تجنّب القرارات المتضاربة عبر الولايات القضائية.

واختُتمت الجلسة بالتفكير في التحديات المستقبلية التي تواجه الهيئات القضائية المتخصصة في الملكية الفكرية، مثل مواكبة التقدم التكنولوجي السريع، وتعزيز الكفاءة، وضمان الجودة والاتساق في صنع القرار. ونظرت حلقة النقاش في الفوائد المحتملة لاعتماد جوانب من أنظمة البلدان الأخرى، مثل الجمع بين القضاة المؤهلين قانونياً وتقنياً أو الاستفادة من التكنولوجيات المتقدمة لتحسين عمليات المحاكم. وجرى أيضاً استكشاف فكرة إنشاء محاكم إقليمية أو دولية متخصصة في مجال الملكية الفكرية، مع التسليم بالمزايا المحتملة والصعوبات العملية في تنفيذ هذه المبادرات.

مواد مرجعية:

- الهند [2023]: قواعد شعبة حقوق الملكية الفكرية في محكمة مدارس العليا
- الهند [2022]: قواعد شعبة حقوق الملكية الفكرية في محكمة دلهي العليا
- الهند [2022]: قواعد محكمة دلهي العليا التي تحكم قضايا البراءات
- إيطاليا [2005]: مدونة الملكية الصناعية
- إيطاليا [2003]: المرسوم التشريعي رقم 168 بشأن إنشاء شعب متخصص في الملكية الفكرية في المحاكم ومحاكم الاستئناف
- الفلبين [2021]: مكتب إدارة شؤون المحاكم، التعميم رقم 65-2021 Re: تعيين محاكم تجارية خاصة إضافية
- الفلبين [2020]: النظام الداخلي المنقح لقضايا حقوق الملكية الفكرية
- الفلبين [2011]: النظام الداخلي لقضايا حقوق الملكية الفكرية
- الفلبين [2003]: القرار M. No. 03-03-03-SC Re: دمج محاكم الملكية الفكرية مع المحاكم التجارية
- الفلبين [1995]: الأمر الإداري رقم 113-95 Re: تعيين محاكم خاصة لحقوق الملكية الفكرية
- جمهورية كوريا (2020) قانون تنظيم المحكمة
- جمهورية كوريا [2018]: توجيهات الممارسة المتبعة في محاكمة الاستئناف المدنية في محكمة البراءات في كوريا
- جمهورية كوريا [2018]: اتجاهات الممارسة لمحكمة الإبطال في محكمة البراءات في كوريا

- المكتب الأوروبي للبراءات [2024]: التقرير السنوي لمجالس الاستئناف
- المكتب الأوروبي للبراءات [2024]: تقرير الإداري لرئيس مجالس الاستئناف لعام 2023
- المكتب الأوروبي للبراءات [2024]: الإخطار الصادر عن مجالس الاستئناف بشأن تسريع الإجراءات

الجلسة الثامنة: الإجراءات عبر الحدود

ركّزت الجلسة على التحديات والنُهج المتبعة في الإجراءات عبر الحدود في قضايا الملكية الفكرية. وتبادل أعضاء حلقة النقاش من مختلف الولايات القضائية التجارب والقرارات الهامة التي أُخذت مؤخراً بشأن مسائل مثل جمع الأدلة والحواجز اللغوية، والتعدي عبر ولايات قضائية متعددة، وتنافس الولايات القضائية، والمفاضلة بين المحاكم، ومنح تعويضات عن الخسائر التي تتجاوز الحدود الإقليمية. واستكشفت المناقشة أيضاً تطبيق المعاملة الدولية، وما إذا كانت القرارات الصادرة في ولاية قضائية ما لها أثر أو تأثير على القرارات في جميع أنحاء العالم.

وبدأت الجلسة بمناقشة حول الحصول على أدلة في ولاية قضائية أجنبية، وأشير إلى قرار صادر عن مجلس المحاكمة والطعن في مجال البراءات التابع لمكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، حين أدلى شاهد أجنبي خارج الولايات المتحدة بشهادته بلغة أجنبية. وتضمن القرار مبادئ توجيهية لأخذ الشهادات في الخارج، شملت ما يلي: واجب توفير مترجمين شفويين، واعتماد طريقة تعاقبية للترجمة الشفوية، وأساليب لمعالجة الخلافات المتعلقة بالترجمة الشفوية، وقواعد بشأن ترجمة الوثائق. وأشير إلى أنه رغم أن مجلس المحاكمة والطعن في مجال البراءات لديه أحكام تتعلق بالزام الشهود الأجانب بالإدلاء بشهادتهم، فإن إجراءاته تنطوي على استنتاج محدود للتحكم بالتكاليف مقارنة بالمحاكمات في محاكم المقاطعات الأمريكية.

ونظرت حلقة النقاش أيضاً في مبدأ الإقليمية في إجراءات التعدي على البراءات، حيث يقع جزء من نشاط التعدي الذي يقوم به المدعى عليه في إقليم أجنبي. وألغى حكم صادر عن المحكمة العليا للملكية الفكرية في اليابان قراراً أصدرته محكمة أدنى درجة، حيث رأت أن "الإنتاج" يمكن أن يحدث في اليابان للأنظمة المتعلقة بالشبكات حتى ولو كانت الخوادم موجودة في الخارج، واعتُبر هذا النهج ضرورياً لتوفير الحماية المناسبة للبراءات هذه، مع الحفاظ عموماً على مبادئ الإقليمية. ولدى التوصل إلى هذا القرار، نظرت المحكمة في عوامل مثل طريقة ومكان الإرسال والاستقبال، ووظيفة النظام المخالف، ومجال تأثير الاختراع الحاصل على البراءة، فضلاً عن الأرباح الاقتصادية التي يحققها صاحب البراءة.

وشرعت حلقة النقاش في مناقشة اعتبارات القانون الدولي الخاص الناشئة في إجراءات البراءات عبر الحدود. وفيما يتعلق بالبراءات الأوروبية، شمل الإطار القانوني ذي الصلة الاتفاقية الأوروبية للبراءات، والبروتوكول المتعلق بتفسير المادة 69 من الاتفاقية الأوروبية للبراءات، والبروتوكول المتعلق بالولاية القضائية والاعتراف بالقرارات المتعلقة بالحق في منح براءة أوروبية (بروتوكول الاعتراف)، فضلاً عن لائحة الاتحاد الأوروبي بشأن الولاية القضائية والاعتراف بالأحكام القضائية في المسائل المدنية والتجارية وإنفاذها (لائحة بروكسل الأولى)، والاتفاقية بشأن الولاية القضائية والاعتراف بالأحكام وإنفاذها في المسائل المدنية أو التجارية (اتفاقية لوغانو). وأشير إلى اتفاقية لاهاي بشأن تبليغ الوثائق القضائية وغير القضائية في الخارج فيما يتعلق بالمسائل المدنية والتجارية (اتفاقية لاهاي بشأن التبليغ) واتفاقية لاهاي المتعلقة بالحصول على الأدلة خارج البلد في المسائل المدنية أو التجارية (اتفاقية لاهاي للأدلة) باعتبارهما من المواد المساعدة في الإجراءات عبر الحدود في الدول الأطراف المتعاقدة في هاتين الاتفاقيتين. واعتُبرت إمكانية ممارسة الولاية القضائية على التعدي على البراءات المرتكب في الخارج، دون وجود خيار للإنفاذ، هي نتيجة متناقضة للإطار القائم.

وجرى مشاركة قضية تتعلق بصلاحيّة المطالبة بالأولوية لبراءة أوروبية من أجل إظهار كيف يمكن أن تؤدي القواعد القانونية الموحدة إلى نتائج متباينة في المحاكم الأوروبية المختلفة، مما قد يحقّق المفاضلة بين المحاكم من قبل المتقاضين.

وناقشت الجلسة أيضاً المعاملة بين مختلف المحاكم الوطنية. وفي قضية بشأن البراءات الأساسية المعيارية/شروط الترخيص العادلة والمنصفة وغير التمييزية، بدأ صاحب البراءة إجراءات التعدي ضد المنفذ في ألمانيا. وفي اليوم التالي، رفع المنفذ دعوى في المملكة المتحدة، مدعياً أنه يحق له الحصول على ترخيص مؤقت بشروط عادلة ومنصفة وغير تمييزية. ورأت المحكمة العليا لإنكلترا وويلز (محكمة البراءات) أن الهدف الحقيقي للطرف الذي رفع دعوى في المملكة المتحدة هو التأثير على الإجراءات الألمانية، وقرّرت أنه من غير المناسب، لمصلحة المعاملة الدولية، محاولة التأثير على الإجراءات الألمانية من خلال المحكمة الإنكليزية.

وكان هناك مزيد من التفاصيل بشأن إنفاذ البراءات الأوروبية عبر الحدود داخل بلدان الاتفاقية الأوروبية للبراءات، وتطبيق لائحة بروكسل 1 على بلدان الاتحاد الأوروبي. وتشمل أسس اختصاص النظر بموجب لائحة بروكسل 1 ما يلي: مكان إقامة المدعى عليه؛ والصلة الوثيقة؛ وفي المنازعات التي تشمل عدة متهمين، إمكانية مقاضاة المدعى عليهم في محاكم المكان الذي يقيم فيه أي منهم عندما تكون المطالبات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً، بحيث يكون من المناسب الاستماع إليها معاً لتجنب خطر الأحكام غير القابلة للتوفيق؛ والاختصاص الحصري بشأن المسائل المتعلقة بصحة حقوق الملكية الفكرية المسجلة بالنسبة إلى المحاكم التي سُجلت فيها البراءات. وأشير في تفسير هذه الأحكام إلى أحكام صادرة عن محكمة العدل في الاتحاد الأوروبي، وسلّط الضوء على مسألة معلقة معروضة على المحكمة، يُطلب فيها من المحكمة أن تقرّر ما إذا كان ينبغي لمحكمة دولة عضو أوروبية أن ترفض الاختصاص لصالح محكمة بلد ثالث سُجلت فيه البراءة، وإذا كان للمحكمة الأوروبية ولاية قضائية تستند إلى مكان إقامة المدعى عليه.

وأخيراً، اختتمت الجلسة بمناقشة بشأن ما إذا كان يجوز منح تعويضات عن الضرر الذي يحدث خارج البلد والحالات التي تنطوي على تطبيق قانون أجنبي.

الأحكام المرجعية

- المحكمة العليا للملكية الفكرية في اليابان، الشعبة الخاصة [2023]: *FC2, Inc., ضد DWANGO Co., Ltd*، القضية رقم 10046 (Ne) 2022
- محكمة البراءات الفيدرالية في سويسرا [2024]: شركة *Mepha Pharma AG* ضد شركة *Bristol-Myers Squibb*، القضية رقم O2022_007
- المحكمة العليا في إنجلترا وويلز (محكمة البراءات)، المملكة المتحدة [2024]: *Lenovo Group Ltd* و *Ors* ضد *InterDigital Technology Corporation* و *Ors*، القضية EWHC 596 (Ch) [2024]
- مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، مجلس المحاكمة والاستئناف في مجال البراءات [2013]: *Ariosa Diagnostics* ضد *Isis Innovation Ltd.*، القضية رقم IPR2012-00022
- محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي [2024]: شركة *BSH Hausgeräte GmbH* ضد *Electrolux AB*، القضية C-339/22، الرأي الثاني للمحامي العام *Emiliou*
- محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي (الغرفة التاسعة) [2022]: *IRnova AB* ضد *FLIR Systems AB*، القضية C-399/21
- محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي (الغرفة الثالثة) [2012]: *Solvay SA* ضد *Honeywell Fluorine Products Europe BV* وأخرون، القضية C 616/10
- محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي (الغرفة الأولى) [2006]: *Gesellschaft für Antriebstechnik mbH* و *Co. KG* ضد *Lamellen und Kupplungsbau Beteiligungs KG*، القضية C 4/03

الختام

اختتمت منتدى الويبو لقضاة الملكية الفكرية لعام 2024 القاضية ريان كالدين، رئيسة مجلس القضاة الاستشاري للويبو، والسيدة يون - جو مين، مديرة معهد الويبو القضائي.

وتحدثت القاضية كالدين، بصفتها رئيسة مجلس القضاة الاستشاري للويبو، عن نجاح المنتدى. وأشادت بالبرنامج الذي تم تنظيمه بعناية، والتبادل المفتوح للأراء والتجارب، والصدقات التي تطورت وتعمقت بين الحاضرين المتكررين. وشجعت المشاركين عبر الوسائل الافتراضية على إقناع محكمتهم أو حكومتهم بدعم مشاركتهم الحضورية في العام التالي.

وفي ختام المنتدى، أعربت السيدة مين عن تقديرها لما أبداه المشاركون من شغف والتزام بتحقيق نظام عدالة عادل وفعال يدعم تحقيق أهداف نظام الملكية الفكرية: تعزيز الابتكار والإبداع ونقل المعارف. وتعهّدت بأن يواصل معهد الويبو القضائي دعم القضاة من خلال برامجهم وموارده الجارية والمتطورة. واختتمت كلمتها بالتأكيد مجدداً على امتنان الويبو لأعضاء مجلس القضاة الاستشاري للويبو ولجميع المشاركين في المنتدى على مشاركتهم في أعمال الويبو، ولا سيما المنتدى.



